



من خلال تقديم طلب مكتوب من ثلث الأعضاء

## عبد العزيز الصقبي: قدمت تعديلاً على «اللائحة» لتقييم ومحاسبة من يتولى رئاسة المجلس



د.عبد العزيز الصقبي

وأوضح أن هذا الاقتراح ليس شخصانياً ولا يسبىء لأحد بل من أجل ترسيخ مبدأ ثابت وحتى يكون هناك استقرار برلماني وحتى يتحرر مجلس الأمة من قيود ورقابة

أعلن النائب د.عبد العزيز الصقبي عن تقديمه باقتراح بقانون لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بإضافة بعض الفقرات للمادة 28 من اللائحة تقضي بتعيين أعضاء مجلس الأمة من تقييم ومحاسبة وإعفاء رئيس مجلس الأمة من منصبه. وقال الصقبي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة، إن المقترح ينص على أن يقدم طلب مكتوب بهذا الخصوص من ثلث أعضاء مجلس الأمة والتصويت عليه بداء الاسم وبأغلبية الأعضاء، على ألا يتم تقديم هذا الطلب إلا مرة واحدة في دور الانعقاد حتى ينال المشروع أهمية وجدية.

الرئاسة، مضيفاً أن «التعديل يخضع أي رئيس لمجلس الأمة اليوم أو في المستقبل للرقابة الشعبية المائلة بتوجه أغلب نواب الأمة». وزير متساوياً: «كيف أن أعلى هرم في السلطة التنفيذية يمكن محاسبته وتقييم أدائه بل حتى إعلان عدم التعاون معه، وفي المقابل نجد أن رئيس السلطة التشريعية لا سلطان عليه ولا أحد يحاسبه أو يقيم أداءه». وقال الصقبي إن «المشهد السياسي خلال الأيام الأخيرة كان مؤسفاً ومحزناً ومليناً بالشحن والاحتقان والصراعات الشخصية التي عطلت العمل البرلماني».

واعتبر أن «جزءاً أساسياً من هذا الشحن والاحتقان يتعلق باستخدام رئيس مجلس الأمة صلاحياته الدستورية في تمرير مشاريع وقوانين غير لائحية، مثلما حصل في الجلسة الأخيرة من تعد صاخر على اللائحة وتعطيل أداة الاستجواب». وأكد أن أداة الاستجواب هي أهم أداة رقابية برلمانية لدى النائب، وتعطيلها مخالفة صريحة لللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وذكر أنه «وفقاً للمادة 30 من اللائحة الداخلية فإن دور رئيس مجلس الأمة هو تطبيق اللوائح والقوانين وليس تفسيرها وتاويلها، موضحاً أن



مشاهدة الفيديو

إعلان بطلان عضوية الداوم وأداء الحكومة للقسم وتأجيل استجوابات الرئيس تجاوزات خطيرة

## خالد العتيبي: جلسة الثلاثاء الماضي شهدت تجاوزات.. والجلسة القادمة ستكون لنصرة الدستور



خالد العتيبي

وأضاف العتيبي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن «هذه الأحداث والتجاوزات لن تمر، معتبراً أن «الجلسة القادمة للمجلس ستكون جلسة حق ونصرة للحكومة». وأضاف العتيبي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن «هذه الأحداث والتجاوزات لن تمر، معتبراً أن «الجلسة القادمة للمجلس ستكون جلسة حق ونصرة للحكومة».

المجلس؟». واعتبر أن «منع الداوم من دخول المجلس يوم الجلسة انتهاك صريح للدستور وعدم تطبيق المادة 50 التي تنظم إعلان خلو المقعد، كما لم يتم التصويت عليه بما يخالف الدستور». وقال العتيبي إن «وجود قوات الشرطة على مقربة من المجلس مخالف لنص المادة 118، بهدف حدوث احتكاك مع رجال الأمن وحرس المجلس حتى يظهر النواب بمظهر المؤزمين ومن يخالفون القانون»، مضيفاً «نحن أحرص على رجال الأمن من رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء». اعتبر العتيبي أن طلب تأجيل

استجوابات رئيس مجلس الوزراء انتهاك للدستور، كما أن قسم الحكومة في قاعة شبه خالية من النواب أمر مخز بالنسبة لها». وتساءل العتيبي «أريد أن أعرف أي نص دستوري استند إليه الرئيس بهذا الإجراء؟»، مضيفاً «لنرفض قوات الشرطة على مقربة من المجلس مستحق الاستجواب أو جاء بكارثة على المال العام أو على البلد وهو مسؤول عنها وكيف نناقشه فيه؟ هل بعد سنتين أو سنة ونصف؟ وعلى أي دستور استند الرئيس لتمرير هذا الطلب؟». وشدد العتيبي على أن «هذا الأمر لن يمر، وتلك القرارات باطلة ولا أثر لها،

قال النائب خالد العتيبي إن «جلسة مجلس الأمة الأخيرة، قد شهدت تجاوزات خطيرة تمثل انتهاكاً للدستور»، مؤكداً بطلان قراراتها فيما يتعلق بإعلان خلو مقعد «بدر الداوم، وأداء الحكومة للقسم، وتأجيل استجوابات رئيس الحكومة».

تجاوزات الجلسة الماضية لن تمر مرور الكرام

## مهند السايير: الجلسة المقبلة ستكون حاسمة



مهند السايير

أكد النائب مهند السايير أن الجلسة القادمة ستكون حاسمة في تاريخ الكويت، مشدداً على أن التجاوزات التي شهدتها جلسة الثلاثاء الماضي لن تمر مرور الكرام. وقال السايير، في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة، إن ما ترتب على جلسة الثلاثاء الماضي من قرارات ما يثبت صحة قراره قبل إعلان الانتخابات بعدم التصويت لصالح رئيس مجلس الأمة الحالي في انتخابات الرئاسة.

الجلسة دليل على رغبة الرئيس بالتجاوز في حالة مرور الجلسة وإعلان تأجيل استجوابات رئيس الوزراء. ولفت إلى أنه في البداية كان الإعلان عبر وسائل رسمية منها وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن أن طلب سمو رئيس مجلس الوزراء بتأجيل الاستجواب حصل على موافقة 29 عضواً. وبين أن تأجيل استجواب النائبين محمد المطير وحمدان العازمي يفترض أن يعرض في بداية الجلسة وفقاً لخصوص المواد من 140 إلى 142 في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولم يكن يحق تأجيل على جدول الأعمال، مؤكداً أن النقطة الأهم هي عدم جواز تحصين رئيس الوزراء من الاستجوابات المستقبلية. وشدد على أن هذا الأمر غير قابل للنقاش، بدليل

وأضاف «إن ما نشهده اليوم من أحداث وتجاوزات على الدستور وعلى الأمة لم تشهدها حتى التجاوزات التي حصلت في سنة 1985، واليوم نقف أمامكم بأحداث تاريخية وقرارات سيئة منها تحصين رئيس الوزراء لمدة تتجاوز عاماً ونصف العام حتى على الاستجوابات

## ثامر السويط وخالد العتيبي يقترحان عدم جواز تصويت الوزراء على الاستجوابات



ثامر السويط

قدم النائبان ثامر السويط وخالد العتيبي اقتراحاً بقانون لتعديل اللائحة الداخلية لمنع الوزراء من المشاركة في المسائل المتعلقة بالاستجوابات. وجاء نص الاقتراح كالتالي: إضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 1 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

المشاركة في التصويت على المسائل المتعلقة بالاستجواب وطرح موضوع عام للمناقشة أو في أي اختصاص رقابي آخر». المادة الثانية: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 1 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. أضيف إلى نص المادة 1 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه فقرة جديدة ذكر

فيها عدم جواز مشاركة الوزراء في التصويت على المسائل المتعلقة بالاختصاص الرقابي لمجلس الأمة كقرار إحالة الاستجواب إلى التشريعية والقانونية أو تأجيل وشطب الاستجواب من جدول الأعمال وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي الأدوات الرقابية كالأسئلة البرلمانية وظلمات تشكيل لجان التحقيق، والعلّة من التعديل هو تلافى تعارض المصالح بين الحكومة وبين رقابة مجلس الأمة على أعمالها. وهذا التعديل يسجّم مع نصوص الدستور التي تمنع تعارض المصالح في أكثر من

نص وكذلك مع نص المادة 117 من الدستور والتي فوضت مجلس الأمة في وضع أصول الأدوات الرقابية.

ثول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

## فارس العتيبي يسأل «الأوقاف» عن تحديث مساجد خيطان الجنوبي



فارس العتيبي

وجه النائب فارس العتيبي سؤالاً إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، قال في مقدمته، بناء على العقد ه/ ط 236 الخاص بمشروع خيطان الجنوبي، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل جهزت خطة لتحديث المساجد المحددة بالمشروع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية منها؟

دعاه إلى صعود المنصة

## مساعد العارضي لإدراج استجوابه لرئيس الوزراء في أول جلسة



مساعد العارضي

طالب النائب مساعد العارضي بإدراج الاستجواب الذي تقدم به إلى سمو رئيس مجلس الوزراء على جدول أعمال أول جلسة تالية، داعياً رئيس الوزراء إلى صعود المنصة.

وقال العارضي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة: «تقدمت بعد جلسة الثلاثاء الماضي باستجواب إلى رئيس الوزراء وتفاعلات بعدم إدراجها على جدول أعمال أول جلسة تالية».

وأضاف أن «المادة 135 من اللائحة واضحة وأوجبت على رئيس مجلس الأمة أن يبلغ رئيس مجلس الوزراء بالاستجواب ويدرجه على جدول أعمال أول جلسة تالية». وقال العارضي إنه «بالنسبة لأحداث جلسة الثلاثاء وتأجيل الاستجوابات الموجودة على جدول الأعمال أو التالية، فالمادة 135 من اللائحة أعطت للوزير المستجوب الحق في طلب الأجل لمدة أسبوعين، وإذا كان يحتاج مدة إضافية فالقرار يكون للمجلس أن يمد له مدة مماثلة لا تتجاوز الأسبوعين». وبين أنه «وفقاً لللائحة إذا كان المستجوب يرغب باكثر من هذه

المدة يجب أن يكون بقرار من غالبية أعضاء المجلس، كما أن المادة 110 من اللائحة حددت أن أي قرار يصدر بغالبية من أعضاء المجلس يجب أن يكون بالتصويت نداءً بالاسم».

واعتبر العارضي أن ما حدث في الجلسة الماضية «تفريغ للدستور من محتواه، كما أنه بالنسبة لتأجيل الاستجوابات القادمة فهذا الأمر يحدث عنه في الدستور واللائحة ولم أجد أي مادة تنص عليه».

وقال: «إذا كانت هناك مادة غير واضحة في الدستور أو اللائحة ولا تعرفها فأوضحوها لنا وأعرضوها لكي نرى علام استندتم؟». وأضاف: «طالما هناك تجاوز على الدستور واللائحة فلا تؤجلوا الاستجوابات لمدة سنتين بل أجولها 4 سنوات، وأجلوا حتى استجوابات الوزراء ما دمتم حتى الأسئلة البرلمانية لا تجيبون عنها». وأشار إلى استغرابه ممن أقسموا خلال الجلسة على احترام الدستور ثم يصوتون على مخالفته، مؤكداً أن «التاريخ سيكتب ويدون ما حصل في عهد الحكومة الحالية».



مشاهدة الفيديو

مع السماح لهم بالسفر خارج البلاد

## مهلهل المصنف: إعفاء الحاصلين على جرعة «كورونا» الثانية من الحجر



مهلهل المصنف

قدم النائب مهلهل المصنف اقتراحاً برغبة لإعفاء الحاصل على الجرعة الثانية من التطعيم ضد فيروس كورونا من الحجر والسماح له بحرية التنقل وتقديم حوافر تشجيعية وتكثيف حملات دعائية لحث المواطنين على التطعيم.

وقال المصنف في مقدمة الاقتراح برغبة: نظراً لما تشكله الحاجة الملحة لعودة الحياة الطبيعية فإن الشرط الأساسي له هو منح انتشار فيروس كورونا المستجد واتخاذ الأمثلة الناجحة لدعم حملات التطعيم في الأنظمة الصحية التي نجحت في ذلك مثلاً وضع بعض

الحوافز التشجيعية التي تدعم وتحفز الأفراد لتلقي التطعيم وحرصهم على نشر فكرة نجاحه وفعاليتها، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: 1- السماح للأفراد الذين تم الانتهاء من المرحلة الثانية من المرحلة الثانية من تطعيمهم بالانتقال بحرية من دون قيد أثناء فترة الحجر.

2- السماح للأفراد الذين تم الانتهاء من المرحلة الثانية من تطعيمهم بالسفر خارج البلاد بعد فتح المطار وإعفاؤهم من الحجر. 3- تكثيف الحملات الدعائية والتشجيعية لتلقي اللقاح مع شرح تفصيلي عن كيفية نجاحه ومدى فاعليته.

## مرزوق الخليفة: ما سند وقف دعم العمالة للمواطنين في «الخاص»؟



مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة د.عبدالله السلطان قال في مقدمته: بالإشارة للقانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها في الجهات غير الحكومية.

إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة قيام الهيئة العامة للقوى العاملة بوقف راتب دعم العمالة للمواطن الكويتي ممن يعمل بالقطاع الخاص أثناء تاديتة الخدمة الوطنية العسكرية وكذلك

مرافق المريض المرسل للعلاج بالخارج. وطالب بإفادته وتزويده بالآتي: ما السند القانوني بوقف راتب دعم العمالة للمواطن ممن يعمل بالقطاع الخاص؟ كم عدد الحالات المسجلة بالهيئة العامة للقوى العاملة الذين تم وقف صرف دعم العمالة لهم؟ ويرجى تزويدي بصورة ضوئية بالقرارات المنظمة لمثل هذه الحالات والمشابها لها.

.. ويسأل عن أسباب عدم منح ضباط الصف رتبة وكيل أول

## ضباط الصف رتبة وكيل أول

إلا أنه بالفترة الأخيرة هناك بعض ضباط الصف ممن أنهوا الدراسة الجامعية لم يمنحوا رتبة وكيل أول. عدد ضباط الصف ممن أنهوا دراستهم الجامعية ولم يمنحوا رتبة وكيل أول. ما أسباب عدم منح ضباط الصف الجامعيين رتبة وكيل أول أسوة بزملائهم السابقين؟

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي قال في مقدمته: جرى فستجيب في رئاسة الأركان العامة للجيش حسب النظم المعمول بها في الجيش الكويتي منح رتبة وكيل أول لضباط الصف ممن أنهوا دراستهم الجامعية سواء كانت الدراسة بجامعة الكويت أو إحدى الجامعات المعترف بها.